



الجمهورية العربية السورية  
الوفد الدائم - لاهاي

بيان وفد الجمهورية العربية السورية أمام الدورة 98 للمجلس التنفيذي  
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

البند الفرعي 6(ج): فريق تقييم الإعلان -

تلقية رئيس بعثة الجمهورية العربية السورية  
الوزير المفوض رانية الرفاعي

**Statement of the Delegation of the Syrian Arab  
Republic  
Under Sub-Item 6(c)**

**Charge D'Affaires of the Permanent Mission of the  
Syrian Arab Republic to the OPCW**

**Minister Plenipotentiary Rania Al Rifaiy**

**5 October 2021**

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

شكراً السيد الرئيس

لابد من إعادة التأكيد الدائم على رفض وإدانة الجمهورية العربية السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن قبل أي كان، وتحت أي ظرف كان، وتؤكد مجدداً وبشكل قاطع عدم استخدامها لتلك الأسلحة في أي بقعة من أراضي الجمهورية العربية السورية، وتؤكد مجدداً على انها لا تمتلك أي أسلحة كيميائية.

كما نرى ضرورة التتويه إلى أن فريق تقييم الإعلان ليس هيئة تحقيق، بل هو فريق مهمته التحقق من دقة واكتمال الإعلان الأولي السوري من خلال التعاون الوثيق مع السلطات السورية. ونذكر هنا أيضاً أن سورية هي من طلبت بعد انضمامها إلى الاتفاقية مباشرة مساعدة الأمانة الفنية في كيفية إعداد الإعلان الأولي لافتقادها الخبرة المطلوبة في هذا المجال في تلك الفترة. وقد تعاونت السلطات السورية مع الفريق تعاوناً كاملاً ومخلصاً وبحسن نية لجعل إعلانها دقيقاً وكاملاً، وذلك على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة في كثير من الأحيان. كما أبدت قدراً كبيراً من الانفتاح والتعاون خلال جولات المشاورات الـ 24 التي عقدتها مع الفريق. لدينا الكثير من الإحصائيات عن عدد الجولات، وعدد العينات، وعدد الزيارات الميدانية وعدد المقابلات والتعديلات الطوعية على الإعلان السوري. هناك من يدعي انها مجرد أرقام لا تعني شيئاً، لكن في الواقع، كل ذلك ما كان ليحصل لولا التعاون الجدي والمخلص للجنة الوطنية السورية لإنجاح التعاون مع الفريق لإغلاق كافة المسائل المتعلقة في النقاشات بين الطرفين.

السيد الرئيس

لقد واجهت عدد من الدول التي انضمت إلى الاتفاقية مشاكل مماثلة لتلك التي واجهتها سورية في إعلانها الأولي، لكنها بالطبع لم تواجه ذات التوظيف السياسي الذي واجهته سورية، فمن المعروف أن العديد من الدول تقوم بإدخال تعديلات على إعلاناتها الأولية باستمرار، وهو إجراء تقوم به حتى بعض الدول التي تكيل الاتهامات لسورية. عندما تقوم إحدى الدول بتقديم تعديل على إعلانها، وتمر المعلومة بشكل موجز في أحد التقارير الروتينية بعيداً عن المناقشات داخل قاعات المجلس. أما عندما يكون الأمر متعلقاً بسورية، فيتم تسليط الضوء على المسألة وتقديمها بشكل محرف من أجل توظيفها لمزيد من شيطنة سورية وتكريس الرواية التي تعمل عدد من الدول داخل المجلس على تكريسها لدى باقي الدول الأعضاء. لكن الحقيقة غير ذلك: إن مجرد فتح سورية الباب لإجراء جولات المشاورات، ومنح مئات تأشيرات الدخول إلى سورية لموظفي المنظمة، زادت على 500 تأشيرة، وعقد 24 جولة مشاورات، والسماح بعشرات الزيارات

للمواقع التي يطلبها فريق تقييم الإعلان، والسماح بأخذ العينات أمر يدل على التعاون الحقيقي والمثمر والجدي. وحتى في الحالات التي أُخذت فيها عينات من سورية وتسربت داخل مخبر المنظمة، لم تتردد سورية بالسماح لمفتشي المنظمة بأخذ المزيد من العينات من حيث يرغب فريق تقييم الإعلان، إذ ليس لدى سورية ما تخفيه.

وما دمنا في إطار الحديث عن العينات، فنحن نشعر بالقلق العميق من تسرب عينات في مخابر المنظمة بعد أخذها بشكل فني دقيق ومغادرتها بشكل سليم من سورية عام 2019. وما نزال بانتظار نتائج التحقيق في هذه المسألة، كما نتطلع للاستماع للإجراء الذي تم اتخاذه بحق المتسببين بهذا التسريب، والخطوات التي تم اتخاذاً لمنع حدوثه مرة أخرى، سواء أكان مع عينات مأخوذة من سورية أو عينات مأخوذة من أي دولة طرف أخرى. لا يكفي القول بأن ما جرى هو حادثة، إن هذا التبرير بخطورة التسريب نفسه، ويلقي شكوك خطيرة على أمن وسلامة أي عينات أو أدلة تحصل عليها المنظمة من سورية أو أي دولة طرف أخرى. إذ كيف يمكن لسورية أن تطمئن على أمن وسلامة العينات والأدلة التي يتم رفعها أو جلبها من سورية من قبل فرق المنظمة.

السيد الرئيس،

أشار السيد المدير العام إلى الاسطوانتين المرتبطتين بحادثة دوما المزعومة لعام 2018 قد "دُمرت" دون أن يعرض من الذي قام بالتدمير، وهنا نجد لزاماً علينا عرض عدد من النقاط الأساسية:

1- ما هو سبب طلب الأمانة الفنية للاسطوانتين بعد مرور عدة سنوات على حادثة دوما المزعومة؟ وما هو تفسيرها لتوقيت الطلب. فكلنا يعلم باللغظ الكبير الذي لاحق، وما زال يلاحق، التحقيقات في هذه الحادثة المزعومة والمخالفات الكبيرة التي شابت التحقيق والتغطية عليها.

2- إن الاسطوانتين هما دليل جرمي مباشر يدل على حجم تزوير الحقائق حول تلك الحادثة المزعومة، وعلى براءة سورية من التهمة التي ألصقت بها، ويكشف تورط منظمة الخوذ البيضاء فيها. فمن هي الجهة صاحبة المصلحة في تغييب مثل هذا الدليل الهام في الحادثة المزعومة؟

3- كيف لسورية أن تأمن على هذا الدليل الجرمي الهام جداً في مخابر المنظمة حيث يتم تسريب العينات دون محاسبة أو عقاب.

وجدنا بعد أشهر قليلة، قيام إسرائيل بعدوان عسكري مباشر على أراضي الجمهورية العربية السورية، وتحديداً على موقع إنتاج سابق تم إعلانه فتم تدمير هذه الأدلة وتدمير الموقع بأسره. وقد قامت الجمهورية العربية السورية بإرسال مذكرة رسمية للمنظمة قدمت فيها ما توفر لديها من معلومات وتفاصيل عن حجم الأضرار المادية والمعدات التي دمرها العدوان الإسرائيلي، بما فيها الاسطوانتين. وإذ تكرر سورية إدانتها الكاملة للعدوان الإسرائيلي على أراضي الجمهورية العربية السورية، تجد انه من الضروري طرح عدد من الأسئلة:

1- لماذا اختار العدو هذا الموقع الذي يحتوي الاسطوانتين، وهما دليل مادي هام على تورط منظمة الخوذ البيضاء الإرهابية في حادثة دوما المزعومة لعام 2018.

2- لماذا تم اختيار هذا التوقيت بالذات في خضم المراسلات بين سورية والأمانة الفنية بشأنهما؟

3- لماذا لا يعرض المدير العام في أي من تقاريره بما فيها إحاطته التي استمعنا إليها قبل قليل، عن اسم الجهة التي اعتدت على الموقع ودمرت الاسطوانتين، لماذا اكتفى بالقول أن الاسطوانتين "دُمرت". إن الاسطوانتين لم يدمرها نيزك من السماء. لقد دمرهما عدوان عسكري مباشر على أراضي دولة طرف في المنظمة، منتهكاً سيادتها.

4- ما هو موقف المنظمة من تدمير موقع قيد المشاورات مع سورية وتدمير أدلة جرمية هامة في حادثة تُحقق فيها المنظمة؟ أُن تسأل القائمين بالعدوان عن سبب جريمتهم؟ أُن تُحقق في نتائج هذا التدمير على التحقيقات التي تقوم بها المنظمة؟ العدوان مرتبط بشكل مباشر بعمل المنظمة ومن واجبها الإعلان عنه وعن دوره في تعطيل تحقيقاتها. هل سيتم ذلك أم ان هذه المسألة سنطوى كما طوت المنظمة حالات سابقة قامت إسرائيل فيها بالعدوان العسكري المباشر على مواقع سابقة في سورية ودمرت فيها أدلة تؤكد براءة سورية؟

5- إن عدم التطرق للعدوان الإسرائيلي المذكور هو محاولة مكشوفة للتغطية على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والتي لم تتوقف عن ارتكاب العدوان تلو الآخر ضد سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إضافة لدعمها اللامحدود للمجموعات الإرهابية التي استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، وارتكبت أبشع الجرائم بحق المدنيين السوريين الأبرياء.

6- لقد ظن البعض بأن تدمير الاسطوانتين الخاصتين بحادثة دوما المزعومة كفيل بمحي آثار الفبركة، وبمحي معهما الفضائح التي رافقت الحادثة والتي ما تزال أصداؤها موجودة حتى اليوم. أقول لهؤلاء. فضيحة حادثة دوما حية اليوم كما كانت عند فبركتها عام 2018،

وجريمة تدمير أحد أهم الأدلة على براءة سورية، سيضيف للفضائح التي نجمت عن حادثة دوما، ولن يمحوها.

السيد الرئيس،

استمعنا إلى عدد من النقاط المرتبطة بالجولة 25 للمشاورات بين سورية وفريق تقييم الإعلان، ذكرت بطريقة غير آمنة وفيها الكثير من المغالطات واللعب بطريقة الصياغة، لتحميل سورية مسؤولية عدم إجراء الجولة. وحول هذا الموضوع نُشير إلى المسائل التالية:

1- عبرت اللجنة الوطنية السورية في تقريرها الشهري رقم /92/ تاريخ 2021/7/15، عن أسفها لتعليق مجيء "فريق تقييم الإعلان" لإجراء جولة المشاورات رقم /25/. لأن لسورية مصلحة حقيقية في إغلاق هذا الملف والانتهاء منه، لمنع استغلاله وتسييسه، ولأنها لم تخف شيئاً من برنامجها على الإطلاق، ولكن نظراً لإنشغال الجهة المعنية بمتابعة هذه الجولة بالتزامات رسمية محددة مسبقاً، رحبت سورية بعقد هذه الجولة وطلبت تأجيلها إلى شهر تشرين الأول 2021. ووافقت الأمانة الفنية على ذلك.

2- لقد حاول المدير العام في تقريره، نصاً وإيحاءً القول بأن سورية رفضت منح فريق تقييم الإعلان التأشيرات المطلوبة، وهذا الكلام غير صحيح ولم يحصل، فقد طلبت سورية استبدال أحد أعضاء الفريق بمن تراه الأمانة الفنية مناسباً لهذه المهمة، وهو امر طبيعي قد يحصل، ولا يستدعي كل الجلبة التي أُثيرت ولا يستدعي الامتناع عن إجراء الزيارة برمتها، علماً بأن هذا الموضوع بالأساس يتم وفقاً لإجراءات وتعليمات وطنية تطبقها الدولة السورية على جميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولم يسبق أن أُثير هذا الموضوع طيلة السنوات الثمانية الماضية من قبل المنظمة.

3- إن رفض إرسال الفريق برمته إلى سورية في حال عدم مشاركة أحد الأشخاص، يشير إلى عدم رغبة الأمانة باستمرار الحوار والنقاش مع اللجنة الوطنية السورية، وأنها تفرض شروطها على سورية. ورغم ذلك فقد وافقت سورية على مقترح الأمانة الفنية دعوة وفد اللجنة الوطنية لإجراء المشاورات في لاهاي، رغبة منها باستمرار الحوار وحل المسائل العالقة بأسرع وقت ممكن، وقد أرسلت مذكرة شفوية بهذا الشأن لإنهاء الترتيبات الخاصة بذلك.

السيد الرئيس،

يُحتمل المدير العام سورية، فيما يحمله لسورية من مسؤوليات، مسؤولية عدم إيفاد المهمات إلى مركز الدراسات في الجمهورية العربية السورية. نود إعلامكم بان سورية لم تعترض قط على

زيارة فريق التفتيش على المركز، بل قام الفريق بإجراء 6 جولات تفتيش على جميع فعاليات ومعاهد ومخابر وورشات تصنيع مركز الدراسات والبحوث العلمية، ونص التقرير الأخير لفريق التفتيش، على أنه لم يتم رصد أي نشاط محظور في المركز، وأن الجانب السوري أبدى التعاون التام لتسهيل عمل الفريق، إلا ان السيد المدير العام والأمانة الفنية تجاهلا ذكر هذه الحقائق.

إن الطريقة التي سيقت بها المسألة مؤشر جديد على الطريقة التحريضية التي يتم خلال إنشاء تقارير الأمانة الفنية وحرف الحقائق من أجل تسويق رواية محددة تخدم الدول الغربية وتخدم شيطنة سورية بدلاً من اتخاذ موقف محايد وملتزم بالحقيقة والوقائع.

السيد الرئيس

بالنسبة لما ورد في تقرير فريق تقييم الإعلان الصادر يوم أمس، فلم يتسن لنا، أسوة بعدد كبير جداً من الدول الأطراف من الاطلاع عليه بسبب التأخر الكبير في إصداره قبل جلسات المجلس بوقت كافٍ كما هو الحال مع باقي تقارير المنظمة، وليست هذه المرة الأولى التي نرى فيها تأخيراً في إصدار التقارير الخاصة بسورية، وفي توقيت يعيق اطلاع الجزء الأكبر من الدول على مضمونه وإعداد الرد عليه، لتبقى هنا أيضاً، رواية واحدة هي الظاهرة للجميع ويتم التعطيم على الحقيقة، ويتم تكريس فكرة إمكانية الخروج عن قواعد وأصول وأعراف المنظمة عندما كون الأمر متعلقاً بسورية. نود الاستفسار من السيد المدير العام عن سبب هذا التأخر المتكرر في إصدار فريق تقييم الإعلان، وندعوه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تكراره في المستقبل، أسوة بباقي تقارير المنظمة.

سأكتفي اليوم بهذه الردود البسيطة كأمثلة صارخة على حقيقة ما يتم ضد سورية من ازدواجية معايير وانتقائية و تحريف المعلومات أو فبركتها بشكل كامل خدمة لرواية تسوقها دول بعينها داخل المجلس حولت المنظمة إلى أداة لأجنداتها السياسية وأخرجتها عن دورها الفني.

أرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة 98 للمجلس التنفيذي ونشره على الموقع العام للمنظمة وموقع كاتاليسست الداخلي.

شكراً السيد الرئيس